A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

SCP/36/4 SUMM
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 11 سبتمبر 2024

اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة السادسة والثلاثون
جنيف، من 14 إلى 18 أكتوبر 2024

ملخص: دراسة عن وحدة الاختراع

وثيقة من إعداد الأمانة

مقدمة

1. وفقاً لقرار اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات)، الذي اتخذته في دورتها الخامسة والثلاثين، التي عُقدت في جنيف في الفترة من 16 إلى 20 أكتوبر 2023، أعدت الأمانة الوثيقة SCP/36/4 التي تحتوي على دراسة عن وحدة الاختراع. وقد تناولت الدراسة العديد من جوانب وحدة الاختراع، بما في ذلك: (أ) الطلبات الجزئية؛ و(ب) الجوانب الفريدة لشرط وحدة الاختراع فيما يتعلق بالمجالات التكنولوجية المختلفة. وهذه الوثيقة عبارة عن ملخص للوثيقة SCP/36/4.

وحدة الاختراع: المفاهيم والمبادئ العامة

مقدمة عن وحدة الاختراع والطلبات الجزئية

2. يُعد مبدأ "وحدة الاختراع" مبدأ أساسياً في قانون البراءات، وهو يتطلب أن يشتمل طلب البراءة على اختراع واحد وحسب، أو مجموعة من الاختراعات المترابطة بطريقة ما. وفي إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، يُعبَّر عن هذا المفهوم بأنه "مجموعة من الاختراعات التي يتصل الواحد منها بالآخر، وتمثل مفهوماً ابتكارياً عاماً واحداً". وقد اعتمدت معظم الولايات القضائية نهجاً لوحدة الاختراع يتسق اتساقاً وثيقاً مع معيار معاهدة التعاون بشأن البراءات، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالطلبات الوطنية المودعة مباشرة لدى مكتب الولايات المتحدة.

3. وتعتبر الطلبات الجزئية أداة في قانون البراءات يمكن استخدامها، ضمن أدوات أخرى، عندما يتبين أن طلب براءة واحد يحتوي على اختراعات متعددة. فعندما يجد فاحص البراءات أن الطلب لا يستوفي شرط وحدة الاختراع، يمكن للمودع أن يودع طلبات جزئية للحصول على الحماية لكل من الاختراعات المحددة. ويحتفظ كل طلب من هذه الطلبات الجزئية بتاريخ الإيداع الأصلي (أو تاريخ الأولوية)، وهو ما يضمن الحماية لجميع المفاهيم الابتكارية التي كُشف عنها في الإيداع الأولي، حتى إذا كان الطلب الأصلي لا يستوفي شرط وحدة الاختراع.

الأساس المنطقي لمبدأ وحدة الاختراع والغرض منه

4. ثمة عدة أهداف يستند إليها مبدأ وحدة الاختراع.

5. **تبسيط عملية الفحص**: من خلال اشتراط أن تكون جميع المطالب الواردة في الطلب مرتبطة بمفهوم ابتكاري عام واحد، يصبح من الأسهل بالنسبة لمكاتب البراءات أن تسند الطلب إلى فاحص واحد يتمتع بالخبرة في المجال التقني ذي الصلة.

6. ضمان استدامة عمليات مكتب البراءات: من شأن التركيز على مفهوم ابتكاري واحد أن يجعل تكاليف الفحص متسقة مع الرسوم التي تفرضها مكاتب البراءات. فبدون هذا المبدأ، قد يُدرج المودعون اختراعات متعددة غير مترابطة في طلب واحد، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الفحص والضغط على موارد مكتب البراءات. ومن ثم، يؤدي تقييد كل طلب بمفهوم متماسك واحد إلى ضمان وجود علاقة مباشرة بين الرسوم وجهود الفحص.

***7.* تعزيز الوضوح القانوني**: يُعزز شرط وحدة الاختراع الوضوح القانوني من خلال تحديد نطاق طلب البراءة تحديداً واضحاً، وهو ما يسهّل تحديد مدى الحماية ويسهّل أيضًا تصنيف البراءات والبحث عنها. وهذا الوضوح يساعد الغير على تقييم حريتهم في التصرف ويضمن الشفافية في نظام البراءات.

الخيارات المتاحة بعد اتخاذ قرار بانعدام وحدة الاختراع

8. بعد اتخاذ قرار بانعدام وحدة الاختراع، يكون أمام المودعين عموماً عدة خيارات:

i. **تعديل المطالب**: تعديل المطالب للتركيز على اختراع واحد أو توضيح المفهوم الابتكاري للامتثال لما يطلبه الفاحص.

ii. **الاعتراض على قرار انعدام وحدة الاختراع:** الاعتراض على قرار انعدام وحدة الاختراع من خلال تقديم أسباب أو أدلة على أن الاختراعات مرتبطة بمفهوم ابتكاري عام واحد.

iii. **إيداع طلبات جزئية:** إيداع طلبات جزئية، بحيث يودع طلب جزئي لكل اختراع مُحدد تُلتمس له الحماية.

iv. **ترك الطلب**: اختيار ترك الطلب إذا كانت الفوائد المحتملة لا تفوق التكاليف والجهود المطلوبة لمعالجة عدم استيفاء شرط وحدة الاختراع.

الأطر القانونية لوحدة الاختراع

الإطار القانوني الدولي

9. حق المودع في اللجوء إلى إيداع الطلبات الجزئية في حالة عدم الامتثال لشرط وحدة الاختراع معترف به صراحةً في المادة 4.ز من اتفاقية باريس. وتتناول معاهدة قانون البراءات مسألة وحدة الاختراع في المادة 23(1) التي تنص على أنه يجوز للأطراف المتعاقدة في المعاهدة أن تعلن عن تحفظها على تطبيق المادة 6(1) فيما يتعلق بشرط وحدة الاختراع. ومع ذلك، معاهدة التعاون بشأن البراءات هي التي تتطلب امتثال الطلبات الدولية لشرط وحدة الاختراع وتوفر القواعد والمبادئ التوجيهية ذات الصلة التي تحظى بقبول حسن لدى العديد من الدول الأعضاء. ولهذا السبب، تركز هذه الوثيقة الموجزة على الإطار القانوني والإجراءات المعمول بها بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات.

الإطار القانوني بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات

10. تتطلب المادة 4"3" من معاهدة التعاون بشأن البراءات أن "يستجيب الطلب الدولي للمقتضيات المنصوص عليها بالنسبة إلى وحدة الاختراع"، والتي تتناولها القاعدة 13 من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وبالتحديد، تنص القاعدة 1.13 على ما يلي:

*"لا يجوز أن يتعلق الطلب الدولي بأكثر من **اختراع واحد** أو **بمجموعة من الاختراعات التي يتصل الواحد منها بالآخر، وتمثل مفهوما ابتكارياً عاماً واحداً** ("شرط وحدة الاختراع")."* [التأكيد مضاف]

11. وفي حالة وجود مجموعة من الاختراعات تشترك في مفهوم ابتكاري عام واحد وتُطلب حمايتها في طلب دولي واحد، تنص القاعدة 2.13 على ما يلي:

*"[...] شرط وحدة الاختراع المشار إليه في القاعدة 1.13 لا يكون قد استوفي إلا إذا كانت بين هذه الاختراعات علاقة تقنية تختص بعنصر واحد أو أكثر من **العناصر التقنية الخاصة المتماثلة أو المتشابهة**. ويُقصد بعبارة "**العناصر التقنية الخاصة**" العناصر التقنية التي تحدد مساهمة كل اختراع من الاختراعات التي يُطالب بها وتُعتبر ككل بالنسبة إلى حالة التقنية الصناعية السابقة."* [التأكيد مضاف]

12. وتوضح القاعدة 3.13 كذلك أن شرط وحدة الاختراع يظل سارياً بغض النظر عما إذا كانت هذه الاختراعات موجودة ضمن مطلب واحد أو موزعة على مطالب متعددة، على النحو التالي:

"من أجل معرفة ما إذا كانت مجموعة من الاختراعات مترابطة فيما بينها بحيث أنها تمثل مفهوما ابتكارياً عاماً واحداً، لا يهم أن تكون الاختراعات موضع مطالب منفصلة أو اختيارات بديلة في مطلب واحد."

13. وتجيز القاعدة 4.13 أن يكون المطلب المستقل مصحوباً بعدد معقول من المطالب التابعة التي تُطالب بأشكال محددة من الاختراع المُطالب به في المطلب المستقل، حتى لو أمكن النظر إلى خصائص مطلب تابع واحد على أنها تمثل في حد ذاتها اختراعاً.

14. وتُفسّر القاعدة 13 على أنها تسمح بإدراج أي من التركيبات التالية من المطالب التي تنتمي لفئات مختلفة في طلب دولي واحد:

"1" مطلب مستقل لمنتج معين، ويُضاف إليه مطلب مستقل لعملية مكيفة خصيصاً لتصنيع المنتج المذكور، ومطلب مستقل لاستخدام المنتج المذكور،

"2" أو مطلب مستقل لعملية تصنيع معينة، ويُضاف إليه مطلب مستقل لجهاز مصمم خصيصاً أو وسيلة مصممة خصيصاً لتنفيذ عملية التصنيع المذكورة،

"3" أو مطلب مستقل لمنتج معين، ويضاف إليه مطلب مستقل لعملية مكيفة خصيصاً لتصنيع المنتج المذكور، ومطلب مستقل لجهاز مصمم خصيصاً أو وسيلة مصممة خصيصاً لتنفيذ عملية التصنيع المذكورة.

15. وتُعتبر العملية مُكيَّفة خصيصاً لتصنيع منتج ما، إذا كانت العملية المُطالب بها تؤدي بطبيعتها إلى إنتاج هذا المنتج، مع وجود علاقة تقنية بين المنتج المُطالب به والعملية المُطالب بها. ومع ذلك، فإن عبارة "مُكيَّفة خصيصاً" لا تعني ضمناً أنه لا يمكن تصنيع المنتج بعملية أخرى مختلفة.

16. وبالمثل، يُعتبر الجهاز أو الوسيلة مُصمَّمين خصيصاً لتنفيذ عملية تصنيع ما، إذا كان ما ينطويان عليه من تحسين على حالة التقنية الصناعية السابقة مماثلاً لما تنطوي عليه عملية التصنيع من تحسين على حالة التقنية الصناعية السابقة. فليس كافياً أن يكون الجهاز أو الوسيلة قابلين للاستخدام في تنفيذ عملية التصنيع المُطالب بها فحسب. ومع ذلك، فإن عبارة "مصمم خصيصاً" لا تعني أنه لا يمكن استخدام الجهاز أو الوسيلة لتنفيذ عملية أخرى، أو أنه لا يمكن تنفيذ العملية باستخدام جهاز بديل أو وسيلة بديلة.

معالجة الافتقار إلى وحدة الاختراع في المرحلة الدولية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

17. تتطلب المادة 17(أ) من معاهدة التعاون بشأن البراءات أن تنظر إدارة البحث الدولي فيما إذا كان الطلب الدولي يستوفي شرط وحدة الاختراع وأن تدعو المودع إلى دفع رسوم إضافية إذا اعتبرت الإدارة أن الطلب الدولي لا يستوفي هذا الشرط. وعلى الإدارة أن تعد تقريراً عن البحث الدولي بالنسبة إلى أجزاء الطلب الدولي التي تتعلق بالاختراع المذكور أولاً في المطالب ("الاختراع الرئيسي")، وبالنسبة إلى أجزاء الطلب الدولي المتعلقة بالاختراعات التي سددت عنها الرسوم المذكورة إذا ما تم تسديد الرسوم الإضافية المطلوبة خلال المهلة المنصوص عليها. ويجوز للمودع أن يعترض على قرار انعدام وحدة الاختراع، أو يعترض على الرسوم الإضافية المطلوبة إذا حسبها مفرطة، ويطلب استرداد الرسوم الإضافية المدفوعة. وإذا وجدت إدارة البحث الدولي أن الاعتراض مبرر، تُسترد الرسوم.

18. ورغم أن إدارة البحث الدولي تكتشف في معظم الأحيان انعدام وحدة الاختراع وتبلغ عنه، إذا رأت إدارة الفحص التمهيدي الدولي، وفقاً للمادة 34(3)(أ) من معاهدة التعاون بشأن البراءات، أن الطلب الدولي لا يستوفي شرط وحدة الاختراع، يجوز لها أن تدعو المودع إلى تقييد المطالب من أجل الامتثال للشرط أو دفع رسوم إضافية. وإذا امتثل المودع للدعوة في الوقت المناسب، يجري الفاحص الفحص التمهيدي الدولي بالنسبة إلى الاختراعات المطالب بها التي دُفعت عنها الرسوم الإضافية أو التي قُيدت المطالب بشأنها. وعدا ذلك، يُعد التقرير التمهيدي الدولي بشأن الأهلية للبراءة بالنسبة إلى أجزاء الطلب الدولي التي تتعلق بما يبدو أنه "الاختراع الرئيسي". ويتاح للمودعين الطعن في قرار الفاحص أمام إدارة الفحص التمهيدي الدولي، على غرار الإجراء المتبع في مرحلة البحث الدولي.

19. وفي مرحلة البحث الدولي التكميلي، يجوز للإدارة المحددة للبحث التكميلي أن تجري تقييمها الخاص فيما يتعلق بوحدة الاختراع، ولكن يتعين عليها أن تأخذ في الاعتبار رأي إدارة البحث الدولي المضمن في تقرير البحث الدولي وكذلك أي اعتراض من جانب المودع أو قرار من جانب إدارة البحث الدولي فيما يتعلق بهذا الاعتراض، إذا وردت إليها هذه المعلومات قبل بدء البحث الدولي التكميلي. وفي هذه المرحلة، لا توجد فرصة لدفع رسوم إضافية لإجراء عمليات بحث إضافية بشأن الاختراعات الزائدة. بالإضافة إلى ذلك، لا ينطبق إجراء الاعتراض المعتاد على طلبات البحث الدولي التكميلي. ومع ذلك، يجوز للمودع، في غضون المهلة الزمنية المحددة، أن يطلب من الإدارة مراجعة رأي الفاحص بشأن وحدة الاختراع.

20. ومن المهم الإشارة إلى أنه لا توجد إمكانية لتجزئة الطلب الدولي في المرحلة الدولية؛ ويتعين على المكتب المعيّن أو المختار أن يدعو إلى إيداع طلبات جزئية في المرحلة الوطنية عندما يرى أن وحدة الاختراع غير مستوفاة.

العملية العامة لتقييم وحدة الاختراع

21. يوضح هذا القسم العملية العامة لتقييم وحدة الاختراع، والتي تستند في المقام الأول إلى التعليمات الإدارية والمبادئ التوجيهية والسوابق القضائية المتعلقة بطلبات البراءات الدولية المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومع ذلك، فإن العملية العامة الموضحة في هذا القسم تتصل أيضاً بطلبات البراءات الوطنية المودعة في العديد من البلدان نظراً للتشابه بين ممارسات معاهدة التعاون بشأن البراءات والممارسات الوطنية المعمول بها في هذه البلدان.

22. **التحليل التمهيدي للمطالب المستقلة**: يبدأ التقييم بتحليل تمهيدي للمطالب المستقلة لتحديد ما إذا كان يوجد مفهوم ابتكاري عام واحد أو عناصر تقنية مشتركة تجمع بين أجزاء الطلب لتشكيل وحدة متماسكة. وإذا كان يوجد مطلب مستقل واحد وحسب أو إذا كانت المطالب تحتوي على عناصر متجانسة (على سبيل المثال، جهاز وطريقة استخدامه)، عادةً يعتبر شرط وحدة الاختراع قد استوفي في هذه المرحلة. ويعتمد تحديد وحدة الاختراع على المطالب، وتفسيرها بالوصف والرسومات.

23. **التحليل التفصيلي للمطالب المستقلة (التقييم *المسبق*)**: عندما تفتقر المطالب المستقلة إلى عناصر متجانسة، يلزم إجراء استعراض تفصيلي. ويعتبر شرط وحدة الاختراع قد استوفي إذا كانت توجد علاقة تقنية بين الاختراعات المُطالب بها، بحيث تربط بينها عناصر تقنية مشتركة أو متشابهة. والهدف هو تحديد هذه العناصر التقنية المشتركة بين المطالب المستقلة. وقد تتضمن هذه العناصر هياكل أو وظائف أو حلول مماثلة للمشكلة التقنية ذاتها. على سبيل المثال، من الممكن إثبات وحدة الاختراع من خلال مجموعة من الآليات المختلفة التي تحقق النتيجة نفسها أو مجموعة من المكونات التي تتفاعل مع بعضها بعضًا بطريقة خاصة، مثل القابس والمقبس. وحتى المواد المختلفة، على سبيل المثال الزنبرك المعدني والكتلة المطاطية، قد يجمع بينها تأثير تقني واحد، مثل توفير المرونة.

24. ويمكن أيضاً إثبات وحدة الاختراع من خلال علاقة سببية، مثلاً خطوة في عملية تصنيع تمنح منتجاً ما سمة هيكلية فريدة. وفي حالة عدم وجود مثل هذه القواسم المشتركة (على سبيل المثال، لوحة 'طاقة شمسية مقابل طاحونة هوائية)، يُثار اعتراض بشأن وحدة الاختراع في هذه المرحلة قبل النظر في حالة التقنية الصناعية السابقة، وهو ما يُطلق عليه الاعتراض المسبق.

المثال 1 – التقييم المسبق

25. لنفترض أن لدينا طلب براءة يحتوي على مجموعة المطالب التالية:

- **المطلب 1:** كرسي (أ) بعجلات (ب).
- **المطلب 2:** كرسي (أ) مصنوع من البلاستيك (ج).
- **المطلب 3:** عجلات (ب) مصنوعة من البلاستيك (ج).

في هذه الحالة، لا يوجد قاسم مشترك بين جميع المطالب وبالتالي يمكن إصدار قرار بعدم توفر وحدة الاختراع في المطالب قبل استعراض حالة التقنية الصناعية السابقة.

26. **استعراض حالة التقنية الصناعية السابقة والمقارنة بها (التقييم *اللاحق*)**: تتضمن هذه العملية تحديد التقنية الصناعية السابقة الأقرب ومقارنتها بالعناصر التقنية المشتركة للاختراعات المطالب بها. ولكي يتحقق شرط وحدة الاختراع، يجب أن تقدم هذه العناصر "تحسيناً" على حالة التقنية الصناعية السابقة من حيث الجدّة والنشاط الابتكاري. وإذا كانت العناصر المشتركة معروفة أو بديهية، أو إذا كانت العناصر المتبقية للاختراعات المطالب بها تفتقر إلى مفهوم ابتكاري واحد، فإن وحدة الاختراع تكون غائبة، وهو ما يؤدي إلى الاعتراض اللاحق. على سبيل المثال، إذا كان يوجد مطلبان لا يشتركان إلا في عنصر واحد معروف بالفعل في حالة التقنية الصناعية السابقة، فإن هذا العنصر لا يمكن أن يثبت وحدة الاختراع.

المثال 2 – التقييم اللاحق

27. لنفترض أن لدينا طلب براءة يحتوي على المطلبين التاليين:

- **المطلب 1:** سكين جيب متعدد الوظائف (أ) مع قلم حبر جاف (ب) + وحدة تخزين USB (د).

- **المطلب 2:** سكين جيب متعدد الوظائف (أ) مع قلم رصاص (ج) + مؤشر ليزر (هـ).

وقد حُدد سكين جيب متعدد الوظائف (أ) مع قلم حبر سائل (و) على أنه تقنية سابقة ذات صلة.

28. هنا، العنصر (أ) هو نفسه في المطلبين 1 و2، والعنصران (ب) و(ج) متشابهان فكلاهما وسيلة للكتابة. ومع ذلك، فإن العنصرين (د) و(هـ) غير متشابهين، فالعنصر (د) وسيلة لتخزين البيانات إلكترونياً والعنصر (هـ) وسيلة للإشارة إلى الأشياء. ونظراً لأن العنصر المشترك (أ) معروف من حالة التقنية الصناعية السابقة، فلا يمكن اعتباره "عنصراً تقنياً خاصاً". وكذلك، العنصر (و) من حالة التقنية الصناعية السابقة يعتبر وسيلة للكتابة، وبالتالي فإن العنصر التقني المتشابه بين المطلبين 1 و2 ليس عنصراً خاصاً. وبالتالي، فإن العناصر المشتركة لا تمثل عناصر تقنية خاصة متماثلة أو متشابهة. وفي هذه الحالة، العنصران (د) و(هـ) يوفران تحسيناً تقنياً على حالة التقنية الصناعية السابقة. ومع ذلك، هذان العنصران لديهما خصائص تقنية مختلفة، وبالتالي فإن الاختراعات في المطلبين 1 و2 ليست مرتبطة بمفهوم ابتكاري عام واحد .

29. و حتى لو لم يستوف المطلب (لم تستوف المطالب) شرط وحدة الاختراع بمعناها الدقيق، ففي بعض الحالات الاستثنائية، قد يكون الفاحص قادراً على إكمال البحث والفحص بالنسبة إلى جميع الاختراعات المُطالب بها مع بذل عمل إضافي لا يُذكَر. وقد يحدث هذا بصفة خاصة عندما تكون الاختراعات متقاربة جداً من الناحية المفاهيمية. وفي مثل هذه الحالات، ومع مراعاة الاعتبارات المتعلقة بفعالية الفحص وحجم العمل الإضافي الذي قد يُفرض على الفاحصين، تُترك للفاحصين حرية تقدير ما إذا كان يمكنهم إكمال البحث والفحص بالنسبة إلى الاختراع الإضافي (الاختراعات الإضافية)، حسب كل حالة على حدة، دون إثارة اعتراض بشأن عدم الوحدة.

القوانين والممارسات الوطنية والإقليمية

30. توضح الوثيقة SCP/36/4 أيضاً القوانين والممارسات الوطنية/الإقليمية المتعلقة بوحدة الاختراع في عدد من الولايات القضائية. ويبدو أن قوانين وممارسات معظم البلدان فيما يتعلق بوحدة الاختراع متشابهة للغاية مع اللوائح والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات.

31. ويعتمد مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية نهجاً مزدوجاً بشأن تقييم وحدة الاختراع. فعندما يتصرف المكتب باعتباره إدارة للبحث الدولي أو إدارة للفحص التمهيدي الدولي بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، أو عندما ينظر في الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تدخل المرحلة الوطنية، يقيّم مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية وحدة الاختراع بناءً على معايير تتوافق إلى حد كبير مع الإطار الدولي الذي أنشأته معاهدة التعاون بشأن البراءات، كما هو موضح أعلاه. ومع ذلك، بالنسبة للطلبات الوطنية المودعة مباشرة لدى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، يُطبق معيار التميز، مع التركيز على مفهومي الاختراعات "المستقلة" و"المتميزة". وباستعراض مجموعة من طلبات البراءات الوطنية المتناظرة المودعة لدى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية وثلاثة مكاتب أخرى للبراءات والناشئة عن الطلب نفسه المُطالب بأولويته، لوحظ معدل أعلى للرفض على أساس انعدام وحدة الاختراع لدى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية (بناءً على مفهومي الاختراعات "المستقلة" و"المتميزة")، مقارنة بمعدلات الرفض على أساس انعدام وحدة الاختراع لدى مكاتب البراءات الأخرى التي طبقت ممارسات وحدة الاختراع المتوافقة مع معيار معاهدة التعاون بشأن البراءات.

32. وعلى وجه التحديد، بالنسبة للطلبات الوطنية المودعة لدى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، في حالة المطالبة باختراعين "مستقلين" و"متميزين" أو أكثر في طلب واحد، يجوز لمكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية أن يطلب قصر الطلب على اختراع واحد من هذه الاختراعات. والمصطلحان "مستقل" (أي غير مرتبط) و"متميز" (أي مرتبط ولكنه متميز على نحو يؤهله للحصول على براءة) لهما معنيان متنافيان، وبالتالي فهما يُفسران بوصفهما شرطين بديلين. ويجب استيفاء شرط واحد منهما وحسب لدعم قرار قصر الطلب على اختراع واحد.

33. ولاتخاذ قرار سليم بشأن قصر الطلب على اختراع واحد بين اختراعين مطالب بهما، يوجد معياران:

"1" إثبات أن الاختراعين مستقلين أو متميزين وفقاً للمطالب الواردة في الطلب؛

"2" وإثبات أنه إذا لم يُطلب القصر، سيؤدي ذلك إلى عبء كبير على الفاحص فيما يتعلق بالبحث والفحص.

34. ويعني مصطلح "مستقل" (أي غير مرتبط) أنه لا توجد علاقة واضحة بين الاختراعين المطالب بهما أو الاختراعات المطالب بها، أي أنها غير مترابطة من حيث التصميم (على سبيل المثال، الهيكل أو طريقة التصنيع)، أو من حيث التشغيل (على سبيل المثال، الوظيفة أو طريقة الاستخدام)، أو من حيث التأثير.

35. وتعتبر الاختراعات المترابطة (أي غير المستقلة) متميزة إذا لم تكن الاختراعات، وفقاً لما ورد في المطالب، مترابطة على الأقل من حيث عنصر واحد وحسب من عناصر التصميم والتشغيل والتأثير (على سبيل المثال، يمكن تصنيعها أو استخدامها من خلال عملية مختلفة جوهرياً) وحينما يكون اختراع واحد منها على الأقل مؤهلاً للحصول على براءة (جديد وغير بديهي) على نحو يميزه عن

الاختراعات الأخرى (على الرغم من أن كل اختراع منها قد لا يكون مؤهلاً للحصول على براءة بالنسبة إلى حالة التقنية الصناعية السابقة). وعلى سبيل التوضيح، في حالة وجود عملية جديدة وجهاز مصمم خصيصاً للعملية المذكورة: إذا كانت العملية والجهاز مترابطين ولكن كل منهما يوفر تحسيناً ملموساً وغير بديهي يمكن تمييزه عن الآخر، فيمكن اعتبارهما اختراعين "متميزين". ويعترف هذا التصنيف بوجود اختراعات مترابطة ولكنها على الرغم من ترابطها توفر قفزات ابتكارية مستقلة تؤهل كل منها للحصول على براءة منفصلة.

36. ولتوضيح كيفية تطبيق ممارسة "الاختراعات المستقلة والمتميزة" لدى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية في مختلف المواقف، تحتوي الوثيقة SCP/36/4 على العديد من الأمثلة المتعلقة بـ "التركيبة الفرعية المنبثقة عن التركيبة الأصلية"، و"التركيبات الفرعية القابلة للاستخدام معاً"، و"العملية والجهاز الخاص بتنفيذها"، و"عملية التصنيع والمنتج المصنوع"، و"الجهاز والمنتج المصنوع" و"المنتج وعملية التصنيع وعملية الاستخدام".

37. وبالإضافة إلى إثبات أن الاختراعات مستقلة ومتميزة، يجب إثبات وقوع عبء كبير على الفاحص فيما يتعلق بالبحث والفحص. ويمكن إثبات العبء الكبير إذا كانت الاختراعات تنطوي على: (أ) تصنيفات منفصلة؛ (ب) أوضاع منفصلة في المجال التقني حتى عندما تشترك في تنصيف واحد؛ أو (ج) مجالات بحث منفصلة.

هياكل المطالب المعقدة ووحدة الاختراع

38. تقدم الوثيقة SCP/36/4 معلومات بشأن كيفية تطبيق المبادئ والقواعد العامة لوحدة الاختراع على مطالب ماركوش والمطالب التي تشمل المنتجات الوسيطة والنهائية. وتصف الوثيقة المبادئ التوجيهية للفحص المنبثقة عن معاهدة التعاون بشأن البراءات وتلك المتبعة في المكاتب الوطنية/الإقليمية للبراءات فيما يتعلق بتلك المطالب. وتتضمن الوثيقة أيضاً عدداً من الأمثلة عن المطالب المذكورة تبيّن كيفية تطبيق شرط وحدة الاختراع على ثلاثة أنواع من المطالب بموجب القانون المعمول به.

[نهاية الوثيقة]